لاجل دا اضافه الشجر الى الخلد على معنى ان الاكل مناسب بزعمه لخلود الاكل وان لا يموت ابدا او ملك

لا يبلى اي لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب

ظاهر كلامه هذا مبني على ما هو المختار في الكشاف من ان ذلك الكتاب جملة على حدة ولا ريب فيه جملة

اخرى وهدى للمتقين جملة ثالثة محذوفة المبتدا او المجازات هكذا متناسقة بلا حرف نسق

لكونها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض قوله حين كان تحداه اي قياسه وسبقه وهو في الاصل

مصدر وازن موازنة وقد يطلق على ما يوزن به جعل لا ريب فيه بالقياس الى ذلك الكتاب

تارة بمنزلة التوكيد المعنوي واخرى بمنزلة الحال الموكدة وبين الاول بقوله بذلك على ذلك قدر

اي على كونه بمنزلة نفسه في جاني الخليفة نفسه الى آخره ثم حكم بانه تقدير كونه حالا موكدة ظاهر كما

ستطلع عليه والضمير في انه للشان وكلمة حيث هنا مستعملة استعمال لما وجوابها عند السامع

اذ كان الكلام المشتمل على وصف الكتاب بتلك المبالغة مظنة انه مما يرمى به على سبيل المجازفة والمساهلة

فيتطلعه السامع في سلكه وبلوغ مسند الى قوله في وصف الكتاب وضمير شانه للكمال وتلك المبالغة

مصدر بلوغ وحيث جعل فيه لمبلوغ وكذا قوله شهادة فيه لم بعد تغييره بالقيد الاول

والاصول هي القواعد التي سبقت من ان اسم الاشارة للبعيد اذا استعمل في القريب افاد

بحسب المقام بعد الدرجة وعلو المرتبة ومن ان المسند اذا عرف بلام الجنس افاد الانحصار

في المسند اليه ومن ان الحصر اذا لم يكن حقيقيا كان مبالغة في كماله ونقصان ما عداه حتى

التحق بالعدم فصار الجنس منحصرا فيه لذلك فيول المعنى الى ان هذا الكتاب البالغ في كماله اعلى

درجات الكتب هو الذي يستحق ان يسمى كتابا دون غيره والجزاف بالكسر مصدر جازف اي اخذ

الشيء بغير تقدير ومعرفة بكميته والفعل في فانه تبعه مسند الى لا ريب فيه اي جعل لا ريب فيه

تابعا

تابعا لذلك الكتاب نفيا لان يكون مظنة ان يتطلعه السامع قبل التامل في سلك ما جوزف فيه

وقد اصيب به اي بذلك الاتباع المحز واتباع نفسه الخليفة مصدر فاتبعه والحاصل ان لا ريب

فيه لدفع توهم المجازفة في الكلام كما ان نفسه لدفع توهم التجوز او السهو في الحكم ثم الظاهر

مما ذكره ان الضمير المجرور في لا ريب فيه راجع الى الكلام السابق اعني ذلك الكتاب

كانه قيل لا ريب ولا مجازفة في هذا الكلام بل هو صادر عن تحقيق واتقان وجاز

ان يعود الى ما اشير اليه بذلك كما بينا ذكره من نظم الآية ويكون مع ذلك دافعا للمجاز فيه

ايضا لان نفي الريب عن الشيء شهادة وتسجيل بكماله لانه لا كمال اكمل مما للحق واليقين

كما لا نقص انقص مما للباطل والشبهة وانما كان تقديره كونه حالا موكدة ظاهرا

لانه يوكد معنى الكمال المستفاد من الخبر الذي هو الكتاب كما ان بينا يوكد معنى الخبر الذي

هو الحق قوله وكذلك فصل عطف على قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب واللام

في قوله للذي قبله متعلقة بالتقرير والضمير المجرور لهدى للمتقين وفي قوله لان قوله

ذلك الكتاب لا ريب فيه سوق لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا اشارة الى ان ذلك الكتاب

متبوعا بلا ريب فيه مقيدا به صار موكدا بهدى للمتقين بناء على ان دفع توهم المجاز

من الكلام تتمة له فلا يتجه ان الاولى على ما ذكره ان يعطف هدى للمتقين على لا ريب

فيه لاشتراكهما في انهما تاكيدان لذلك الكتاب والمذكور في الكشاف ان هدى للمتقين

توكيد للا ريب فيه كما ان لا ريب فيه توكيد لذلك الكتاب قوله وان معناه بكسر الهمزة

جملة حالية او معطوفة على جملة تقديره هو هدى فيكون ايضا خبرا عن المبتدا الذي

هو قوله هدى للمتقين وكون نفس الكتاب هداية محضة مستفاد من حمل المصدر عليه

وكون تلك الهداية بالغة درجة لا يكتنه كنهها مستفاد من تنكير هدى قوله

وانما بيان اي وانما بين ان ما قبل هدى للمتقين سوق لما ذكر اي لوصف التنزيل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)